

عقد معهد التخطيط القومي أولى فعاليته العلمية "النشاط المتابعات العلمية" للعام الأكاديمي 2018/2019 يوم الثلاثاء الموافق 2018/10/2 بقاعة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم حلمي بالدور السابع

عرض تقرير الاستثمار العالمي 2018

الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة

الصادر عن UNCTAD

المتحدث: أ.د. محمود عبد الحى

تقديم السكرتير العام للانكتاد

يشهد العالم فجر ثورة صناعية رابعة تفوقها امتدادات الآفاق التكنولوجية وتزايد الاعتماد على الروبوت مما يجعل الإنتاج أفضل وأرخص وأسرع مما كان قبل ذلك. يوفر ذلك فرصاً ضخمة للنمو الاقتصادى والتنمية المستدامة مع مزايا ممكنة على مستوى يصعب تصوره، فالنقل والاتصالات الأرخص بالإضافة إلى زيادة كفاءة الخدمات اللوجستية يمكن أن توفر للدول النامية روابط أفضل مع سلاسل القيمة العالمية. ومع ذلك فإن هذه التطورات يمكن أيضاً أن تنتج عنها اضطرابات وقلق اقتصادية والمزيد من عدم المساواة نتيجة التغير في تدفقات الاستثمار وتوجهاته الدولية والقطاعية، فضلاً عن أن التقدم التكنولوجى يقضى على الميزة النسبية لرخص الأيدى العاملة ويعقد مشكلة التوظيف في معظم الدول النامية. أن تغير المشهد على الساحة الاقتصادية العالمية يستدعى إعادة تشكيل هيكلية من خلال سياسات حكومية تسهل التحول تجاه قطاعات وأنشطة جديدة ذات إنتاجية أعلى ومزيد من القيمة المضافة بينما تغذى التنمية المستدامة والاحتوائية. بأخذ ما تقدم في الاعتبار أصبحت السياسات الصناعية الجديدة أكثر تعقيداً وتشابكاً وتتعدد الجهود والأطراف التى يتعين تساهم في وضعها وتنفيذها. ويعتبر الاستثمار الأجنبى محورياً في هذه السياسات. ولم يعد الجدل حالياً حول ما إذا كانت التدخلات الحكومية ضرورية أم لا، وإنما أصبح مركزاً حول حاجة وأهمية أن تكون السياسات الصناعية . وما يواكبها من سياسات استثمارية . نابعة

من رؤية مترابطة وتحتوى على توصيات عملية مفصلة وجداول زمنية للتنفيذ وتوزيع واضح للمسؤوليات.

على هذه الخلفية يأتى تقرير الاستثمار العالمى 2018 بهدف توفير فهم أفضل للتفاعلات بين السياسات الصناعية الجديدة والسياسات الاستثمارية، وذلك من خلال استعراض نماذج للسياسات الصناعية (مستخلصة من تجارب أكثر من مائة دولة خلال العقد الأخير) ودور السياسات الاستثمارية في كل من هذه النماذج.

ويحرص التقرير على بيان كيف أن ادوات السياسة الاستثمارية تستخدم بطرق مختلفة عبر النماذج المختلفة، كما يقترح طرقا لتحسين تأثير السياسة الصناعية من خلال سياسات استثمارية أكثر كفاءة وفعالية.

وأخيراً فإن التقرير يطرح توصيات لتحديث أدوات السياسة الاستثمارية بما في ذلك الحوافز، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والتيسيرات الاستثمارية، وآليات ضمان وحماية الاستثمار. ويحرص التقرير على بيان كيف أن ادوات السياسة الاستثمارية تستخدم بطرق مختلفة عبر النماذج المختلفة، كما يقترح طرقا لتحسين تأثير السياسة الصناعية من خلال سياسات استثمارية أكثر كفاءة وفعالية.

توجهات وتوقعات الاستثمار

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر على المستوى العالمى (عام 2017) بنسبة 23% لتصل إلى 1.43 تريليون دولار، ويرجع ذلك جزئياً إلى تراجع قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة 22%، وأيضاً لانخفاض الاستثمار في المجالات البكر، والتي تكون عادة عالية المخاطر وعالية العائد (Greenfield investment الذى يعتبر مؤشراً للتوجهات المستقبلية)، بنسبة 14%.

ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الاقتصادات النامية Developing Economies مستقرة عند مستوى 671 بليون دولار بما يعنى أنها لم تحقق انتعاشاً عقب انخفاضها بنسبة 10% عام 2016:

بالنسبة لأفريقيا تراجعت هذه الاستثمارات بنسبة 21% عن عام 2016 لتصل إلى 42 بليون دولار عام 2017.

بالنسبة لآسيا ظلت التدفقات مستقرة عند 476 بليون دولار، حيث استعاد الإقليم وضعه كأكبر متلقى للاستثمار الأجنبى المباشر في العالم.

وبالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبي ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 151 بليون دولار تجاوباً مع الانتعاش الاقتصادي في هذا الإقليم، وكان هذا أول ارتفاع لهذه التدفقات خلال ست سنوات وإن ظل دون مستوى القيمة التي بلغها هذا الاستثمار عام 2011.

وظل الاستثمار الأجنبي المباشر هشاً في الاقتصادات ذات الهياكل الضعيفة والهشة: فالتدفقات إلى الاقتصادات الأقل تطوراً انخفضت بنسبة 17% (لتصل إلى 26 بليون دولاراً)، وزادت إلى الدول غير الشاطئية البحرية بنسبة 3% (لتصل إلى 23 بليون دولاراً) أما دول الجزر الصغيرة النامية فزادت التدفقات إليها بنسبة 4% لتصل إلى 4.1 بليون دولاراً.

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة على نحو حاد (بنسبة 37%) لتصل إلى 712 بليون دولاراً عام 2017. ويفسر ذلك إلى حد كبير بعودة هذه التدفقات إلى مستواها الطبيعي في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن شهدت طفرات غير عادية في عام 2016.

أما التدفقات للاقتصادات الانتقالية فقد انخفضت بنسبة 27% لتصل إلى 47 بليون دولاراً مسجلة بذلك ثاني أدنى مستوى لها منذ عام 2005، ويرجع ذلك لعوامل جيوسياسية تتدنى معها مستويات الثقة والتأكد تجاه المستقبل.

تشير توقعات تدفق الاستثمار لعام 2018 إلى هشاشة في نموه، حيث من المتوقع أن تزداد التدفقات على مستوى العالم كله في حدود 10%، ولكنها ستظل أقل من المتوسط الذي تحقق خلال السنوات العشر الماضية.

على الرغم من توقعات بتصاعد النمو الاقتصادي وزيادة في أحجام التجارة وأسعار السلع، مما يشير عادة إلى زيادة أكبر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك مخاطر يعتد بها علاوة على انخفاض مستويات التأكد من ملائمة التوجهات السياسية، وهذه تتضافر مع التصاعد والتوسع في التوترات التجارية مما يتوقع معه التأثير سلباً في الاستثمار من خلال سلاسل القيمة العالمية.

من المتوقع جداً أن تؤثر الإصلاحات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنافس الدول في هذا المجال، على أنماط وتوجهات الاستثمار العالمي.

يعتبر انخفاض معدلات العائد عنصراً رئيسياً في اتجاه الاستثمار للانخفاض. فقد انخفض المتوسط العالمي للعائد على الاستثمار إلى 6.7% عام 2017 مقابل 8.1% عام 2016. وهذا الانخفاض ملاحظ في كل الأقاليم وإن كان أكثر حدة في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي.

كذلك انخفض نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات. ففي عام 2017 انخفضت قيم صفقات الاندماج والاستحواذ في قطاعات الإنتاج الأولية، والصناعية التحويلية، والخدمية. جاء الانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي متناقضاً مع اتجاه التدفقات الرأسمالية الأخرى عبر الحدود، فإجمالي هذه التدفقات زاد من 5.6% إلى 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعنى أن القروض المصرفية، واستثمارات الحافطة (أغلبها ديون)، قد عوضتا تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

مع ذلك يظل الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر مصدر تمويل خارجي للاقتصادات الآخذة في النمو، فهو يمثل 39% من إجمالي التمويل الداخل إلى الاقتصادات الآخذة في النمو كمجموعة، ولكنه أقل من 25% لمجموعة دول الاقتصادات الأقل تطوراً، مع اتجاه للانخفاض في الحالتين منذ عام 2012.

هناك تباطؤ في معدل توسع الإنتاج العالمي، كما أن هناك تحول تدريجي، في كل من هذا الإنتاج ومبادلات عوامل الإنتاج عبر الحدود، من الأشكال الملموسة **Tangible** إلى الأشكال غير الملموسة **Intangible**.

فمبيعات الفروع التابعة استمرت في النمو (زادت بنسبة 6% عام 2017) ولكن الزيادة في الأصول وأعداد العاملين أقل من ذلك على نحو ملحوظ، وهذا يمكن أن يؤثر سلباً على توقعات أن تجتذب الدول النامية استثمارات في الطاقة الإنتاجية.

حدث ركود في سلاسل القيمة العالمية، فالقيمة المضافة الأجنبية (أي المحتوى الاستيرادي في صادرات الدول) بلغت أقصاها في الفترة 2010-2012 بعد عقدين من التزايد المتواصل. ولكن بيانات الأنكاد عن سلاسل القيمة العالمية تظهر أن القيمة المضافة الأجنبية قد انخفضت بنقطة مئوية (إلى 30% من قيمة التجارة العالمية عام 2017).

المشروعات المائة على قمة المشروعات متعددة الجنسيات وفي الاقتصادات النامية تقود الاتجاه نحو تشكيلات مجالس إدارة متوازنة نوعياً، ففي المتوسط بلغت نسبة النساء في مجالس إدارة هذه المشروعات 22% بما يفوق المتوسطات المناظرة في المشروعات الخاصة والعامة وكذلك على المستوى القومي.

استمرت دول كثيرة في تعديل وتطوير سياساتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي عام 2017 تبنت 65 دولة على الأقل 126 إجراءً خاصاً بسياسة الاستثمار. منها 84% لصالح المستثمر. وقد حررت هذه الإجراءات شروط الدخول في عدد من الصناعات منها النقل والطاقة وصناعات تحويلية، كما أنها أيضاً سرّعت ويسرت إجراءات الاستثمار بتبسيط النواحي الإدارية، وقدمت حوافز للاستثمار، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة.

ولكن عام 2017 شهد عددا متزايدا من الدول التي اتخذت موقفاً حذراً تجاه الاستثمار الأجنبي. حيث عكس الكثير من القيود والإجراءات التنظيمية أنواعاً من القلق تجاه الأمن القومي وملكية الأجانب للأراضي والموارد الطبيعية. فبعض الدول التزمت الحذر تجاه سيطرة الأجانب على مشروعات تخص الأصول الاستراتيجية والتكنولوجيا، ومن ثم لجأت دول عديدة إلى إحكام إجراءات فرز وتصنيف الاستثمارات وفقاً لمعايير خاصة بهذه الأمور. بلغ إبرام اتفاقيات الاستثمار نقطة تحول، فعدد الاتفاقيات الدولية للاستثمار التي تم إبرامها عام 2017 بلغ 18 اتفاقية وهو العدد الأقل منذ عام 1983. وعلاوة على ذلك فلأول مرة تجاوز عدد الاتفاقيات التي أنهيت فعلياً (أي بصفة رسمية أو بعدم تفعيلها) عدد الاتفاقيات الجديدة التي تم عقدها. على النقيض مما تقدم حالاً اكتسبت المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الإقليمية الضخمة زخماً كبيراً خاصة في أفريقيا وآسيا.

بعد انتهاء العرض بدأت المدخلات والتي ركزت على النقاط التالية:

- ❖ بالرغم من أن التقرير يدور حول الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة، إلا أن هناك تناقضاً واضحاً بين عنوان التقرير ومحتواه.
- ❖ التقرير شأنه شأن بقية التقارير لا يطرح بدائل فكرية واضحة، بل يجعل كل الدول النامية محاصرة ما بين العولمة، والتغير المناخي، والسياسات الصناعية الجديدة والثورة المعرفية.
- ❖ لم يحدد التقرير الاستراتيجيات وآليات وضعها والربط بين القطاعات وتحديد الأولويات وبأى قطاع نبدأ، والمؤشرات اللازمة للقياس لا بد أن تكون محددة.
- ❖ لم يوضح التقرير مؤشرات لقياس نتائج الاستثمارات، ولا بد من وجود مؤشرات بالأرقام توضح هذه النتائج والتي ينبغي أن تغطي أربعة نقاط أساسية:
 - أصحاب المصالح (أفراد المجتمع، المؤسسات الحكومية، الجمعيات الأهلية..)
 - العمليات الداخلية (القيمة المضافة من هذه الاستثمارات)
 - المؤشرات المالية (والتي تنعكس في ميزان المدفوعات، الميزان التجاري..)
 - النمو والتعلم والتدريب (مؤشرات التنمية البشرية)
- ❖ وفقاً لتقرير الأونكتاد، مازالت مصر الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا، بالرغم من تراجع الاستثمارات بنسبة 8.8% على أساس سنوي، مسجلة 7.4 مليار دولار.

❖ بالرغم من أن التقرير أشار إلى الإصلاحات التشريعية التي أجرتها مصر خلال الفترة الأخيرة لتحسين مناخ الاستثمار، وخاصة قانون التراخيص الصناعية والاستثمار، وعقد العديد من المؤتمرات لتشجيع وجذب الاستثمارات لمصر، إلا أن هناك تراجعاً في هذه الاستثمارات ويرجع السبب في ذلك للنقاط التالية:

○ المنافسة غير المتكافئة أحياناً في السوق المصري بين الاستثمارات المحلية والأجنبية.

○ الحاجة إلى مزيد من الثقة في بيئة الاستثمار المصري.

○ الحاجة إلى الإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية.

❖ أن مشكلة مصر مشكلة فكرية، ولا بد للمعهد أن يأخذ جانب الفكر التحليلي فمثلاً مجال التصنيع، أي تصنيع مصر تتجه له؟ على أن يقوم المعهد بإجراء التحليلات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وتحديد أسلوب العمل والتنفيذ والمتابعة وغيرها من الآليات اللازمة لضمان التنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوه.

❖ تحتاج مصر إلى بناء وتحديث قواعد المعلومات والبحث العلمي، وبشكل خاص البحوث التطبيقية بحيث يسهل الحصول من خلالها على المعلومات المطلوبة، كما أن التطبيقات في مجالات البحث العلمي غير متاحة بشكل كافى، ولا بد من وجود آلية لربط البحث العلمي بالصناعة لإنتاج منتج محلي.

❖ تراجع الاستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بتراجع الاستثمارات الأجنبية، حيث التركيز أكثر في الفترة السابقة على الاستثمار العقاري، وهو استثمار ينمو بسرعة شديدة، إلا أنه من ناحية أخرى يسحب الاستثمارات من المشروعات والتي تضيف انتاج المزيد من السلع والخدمات للاقتصاد المصري.

❖ أن التقارير الدولية الصادرة في الفترة الأخيرة كلها أجمعت على أن معدلات النمو ستكون هشة لأسباب متعلقة بوضع الاقتصاد العالمي الراهن من إجراءات حمائية وحروب تجارية، في نفس الوقت تركز مصر على جذب الاستثمار من الصين وروسيا وهما في ترتيب متدنٍ بين الدول التي تستثمر في مصر فضلاً عن المشاكل الاقتصادية التي تعانيها الصين، كما أن توقعات النمو في روسيا تدور حوالى ١%، هنا الأفضل الاتجاه أيضاً إلى الاستثمارات من الاتحاد الأوروبي وخاصة المملكة المتحدة ودراسة أفاق الاستثمار بالنسبة لمصر ومقارنته مع معدلات النمو.

❖ أن المعهد كان ولازال منبعاً للأفكار التي تؤدي للتطوير، وحالياً يمكنه أن يلعب دور استراتيجي ودراسة كل الأفكار ولكن برغبة متبادلة مع الجهات الأخرى وأن يقوم بدور المساعدة في الجوانب المختلفة.

❖ حقاً الاستثمار في رأس المال البشري من القضايا المهمة والتي ينبغي زيادة الاستثمارات فيها لتحقيق التنمية المستدامة.

❖ في ظل الاجراءات الحمائية والحروب التجارية ينبغي أن يكون التخطيط لدينا بالمدى وليس بالمطلق لأن المستقبل في ظل هذه الظروف الراهنة غير مأمون، والمدى هنا يقصد به أن معدل النمو المتوقع مثلاً من ٥-٨%.

❖ جذب الاستثمارات من الاتحاد الأوروبي يحتاج لدراسة متأنية وهناك قضايا ينبغي التأكيد عليها لأنها بالنسبة للدول الأوروبية محل تركيز كقضايا المرأة والقيم الإنسانية بصفة عامة، كما يجب التركيز على دراسة عقلية المستثمر الأجنبي حتى نتمكن من جذب استثماراته.